(٦) الملامح الرئيسية للأقتصاد الاسرائيلي

الاقتصاد الاسرائيلي في السبعينات

لقد رأينا من الانسب تجنبا للتكرار ان نقدم للقارىء في هذا العدد تقريرا عن نواحي معينة في الاقتصاد الاسرائيلي بدلا من سرد الاحداث الاقتصادية التي وقعت في الشهرين الاخيرين خصوصا واننا قد نشرنا في مكان آخر من هذا العدد دراسة حول الليرة الاسرائيلية وازمة الدولار تعليقا على قرار الحكومة الاسرائيلية تخفيض عملتها بنسبة ٢٠ ٪ بالنسبة للدولار حيث استعرضنا الاحداث الاقتصادية التي سبقت القرار المشار اليه. والتقرير الذي نحن بصدده هو دراسة قيمة قام باعدادها البروفسور «مايكل برونو» استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية حول الملامح الجديدة للاقتصاد الاسرائيلي في فترة السبعينات . واهمية هذه الدراسة تكمن في الشكل الذي يتصور المسؤولون في اسرائيل هيكل الاقتصاد الاسرائيلي خلال عشر السنوات القادمة ، والمدى الذي سينجح فيه الاقتصاد المذكور في تحقيق اهدافه الرئيسية والبدائل المختلفة التي قد يقع عليها اختيار المسؤولين خلال العقد القادم . وكان المؤلف قد أعد هذه الدراسة بتكليف من مؤسسة «راند» للابحاث في الولايات المتحدة كجزء من برنامج دراسي حول التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط وقد شملت دراسة كافة قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي حيث تناول بالتحليل الزيادات المرتقبة في عدد السكان ، وحجم القوى العاملة ، والانتاجية الكلية نتيجة لتفاعل رأس المال مع اليد العاملة ، وانتاجية كل قطاع على حدة ، والاستثمارات الضرورية لتحقيق نمو سريع ، واتجاه كل من الصادرات والواردات . ثم تطرق بعد ذلك الى المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الاسرائيلي وفي طليعتها مشكلة ميزان المدفوعات وكيفية تحقيق توازن أفضل مما هو عليه الان بين حجم الصادرات والواردات . وقد استطاع المؤلف أن يستعمل وسائل التحليل الاقتصادي بمهارة فائقة معتمدا على مصادر اولية بحيث جاءت الدراسة متكاملة وكاشفة لما قد يستقر عليه الاقتصاد الاسرائيلي مستقبلا .

وفيما يلي عرض سريع لاهم النقاط الواردة في هذه الدراسة مع تعليق على الاستنتاجات التي يمكن الخروج بها .

الزيادة في عدد السكان : في تقدير المؤلف ان الزيادة السنوية في السكان لن تتعدى ١،٨٪ سنويا نظرا لان معدل الهجرة بدأ بالتناقص من ناحية وعلى افتراض ان الاتحاد السوفياتي لن يسمح بهجرة واسعة لليهود من اراضيه . الى جانب ذلك من المنتظر ان ينخفض معدل الولادة بين السكان اليهود وان يظل معدل الوفيات على حالته . وعلى هذا الاساس من المتوقع ان يصل مجموع سكان اسرائيل في عام ١٩٨٠ الى ٣،٨ مليون نسمة منهم ٦٥٠ الف نسمة من غير اليهود ومن أصل زيادة قدرها مليون نسمة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٨٠ فان نسبة المهاجرين الجدد لن تشكل اكثر من ٢٥ ٪ بالمقارنة الى ٦٠ ٪ في فترة الخمسينات وقسم من الستينات .

والجدول الثاني يبين الزيادة المرتقبة من السكان والقوى العاملة . والجدير بالذكر ان التركيب الديمغرافي في اسرائيل يشير الى وجود نسبة مرتفعة من الاطفال ونسبة منخفضة من اليد العاملة التي تستطيع العمل مما يجعل نسبة القوى العاملة الى السكان منخفضة كما يبدو من الجدول المشار اليه . يضاف الى ذلك ارتفاع نسبة الاقبال على المدارس والتقاليد التي تمنع المرأة اليهودية الشرقية من دخول ميدان العمل. إن جميع العوامل المشار اليها قد تضافرت بحيث جعلت نسبة القوى العاملة الى السكان ١٠ ٪ اقل من المعدل السائد في اوروبة الغربية .

أما فيما يتعلق بنسبة البطالة فان تقدير المؤلف في أنها ستنخفض من ٣،٥ ٪ في عام ١٩٧٠ الى ٣ ٪ في عام ١٩٨٠ والمعروف ان هذا هو الحد الادنى الذي يمكن لاقتصاد ما ان يفرزه من البطالة نظرا لان هنالك اناسا دوما يبحثون عن عمل جديد تلقائيا . وبعبارة اخرى فان المستوى الذي يشير اليه المؤلف هو ذلك المرادف لمستوى عمالة كاملة لوسائل الانتاج في اسرائيل وهو مستوى مرتفع جدا اذا قورن بمعظم دول العالم ويدل على وجود سوق عمل منظم ودقيق تتحرك فيه القوى العاملة مما يحفظ مصالحها المادية .

وقد تجنب الكاتب دراسة الاحوال المتردية للعمال